

الأيام الأخيرة على الخريطة التي تحدد هذه المناطق، وتبين الوثيقة بما لا يدع مجالا للشك أن حدود المغرب كانت تمتد من فكيك إلى الرأس الأبيض (نواذيبو حاليا)، كما تبين الخريطة أنه إذا كان البريطانيون يعارضون تحديد النفوذ الفرنسي على الساقية الحمراء ووادي الذهب التي كانت مغربية، من قبل الدولتين ، فإن البريطانيين كانوا يقبلون مد هذا النفوذ على الصحراء الوسطى التي انتزعت من المغرب.

إن الاتفاقية السرية المبرمة بين فرنسا وإنجلترا في خمس غشت 1890 تؤكد مغربية الصحراء، وتدل على أن القوتين الكبيرتين تعترفان بمغربية الصحراء وبممارسة السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية⁵²، الشيء الذي تأكّد أيضاً بالعديد من الحجج والأدلة القانونية.

المبحث الثاني

الحجج القانونية حول مغربية الصحراء

إن ارتباط الصحراء بالدولة المغربية هو ارتباط أزلي، يشكل حقيقة جليلة لا مراء فيها، ذلك أنها عنصر فاعل في تاريخ الأمة المغربية لا يمكن إسقاطه بأي حال من الأحوال. ولتوسيع هذه الحقيقة ، إن كنا أصلاً في حاجة إلى ذلك، نتطرق إضافة إلى الحجج التاريخية الداخلية منها والدولية التي عرضنا إليها سابقاً، إلى العديد من الحجج والأدلة القانونية التي تؤكّد مغربية الصحراء، وارتباط سكانها منذ القدم بالسلطان المغربي وبالدولة المغربية.

.52 .أنظر محمد احمد باهي، الليث سيدى احمد الرکيبي، مرجع سابق ، ص 23-24

وهكذا ، فاتساع الرقعة الجغرافية للإيالة الشريفة دفع السلطان إلى تعيين أشخاص يمثلونه حتى يمكن للأوامر السلطانية السريان في مجموع التراب الموجود تحت نفوذه، وعليه كان السلطان يحرص على تمثيله داخل تلك المناطق بأسلوب مرن يمكنه منأخذ فروض الطاعة منها، وذلك وفقاً لمبدأ الشورى والعدل وحملهم على الطاعة والامتثال. وقد كانت مهمة القائد ممثل السلطان هي الحفاظ على الأمان والطمأنينة بالمنطقة المعين فيها وإخداد كل ما من شأنه أن يشع نار الفتنة، وجمع الجبايات الشرعية إضافة إلى توطيد علاقات البيعة الشرعية بين القبائل والسلطان⁵³.

وكان تعيين الخليفة والقواد والعمال والقضاة من طرف السلاطين المغاربة يتم في عواصم المغرب المعروفة. ففي القرن الثامن الميلادي ، وبالضبط سنة 720 م ، وصل القائد المغربي "الحبيب بن أبي عبيدة" إلى الصحراء موافداً من العاصمة الشريفة، وبعده عين "عبد الله بن إدريس الثاني" عاماً على الصحراء. وقامت دولة بنو مرين ، فوجه السلطان المريني "يعقوب بن عبد الحق" أحد قواده عاماً على ما وراء درعة، واستقرت الأحوال بعد ذلك وظل المرينيون يجددون عمالهم طيلة قيام الدولة. وعند قيام دولة الشرفاء السعديين ظهر الاهتمام الكبير بالمناطق الصحراوية الغربية. وفي سنة 1678 قام المولى إسماعيل العwoي بالتجول في مجموع الصحراء واجتمع بجميع رؤساء القبائل وعين منهم قواداً وولاة، ونصب ابنه عبد المالك خليفة على ما وراء درعة، وبعد وفاة المولى إسماعيل توجه المولى عبد الله إلى درعة سنة 1730 م، كما قام ابنه سيدى

53 . الحسن الثاني ملك المغرب ، التحدى ، مرجع سابق، ص 324.

محمد بن عبد الله سنة 1755 بزيارة أخرى للصحراء وعين قائداً على المنطقة هو القائد "المحجوب بن قايد"⁵⁴.

إن تعيين السلطان لمن يمثله، من القواد والعمال في مختلف مناطق المغرب بما فيها الأقاليم الجنوبية، يكتسي دوراً محورياً في ترسير وتمتين أواصر البيعة والولاء بين القبائل وسلطان المغرب، ويساعد أيضاً على تيسير طرق تدبير الإدارة الترابية اللامركزية.

فقد احتاج السلطان مولاي عبد العزيز في رسالة مؤرخة في 5 صفر 1318 (1900) م) ووجهة إلى القائد "عبد الله بن سعيد"، عضو المخزن في طنجة، على دخول القوات الفرنسية واحتراقها الصحراء⁵⁵. وهذا ما يؤدي إلى استخلاص نتائجين حتميتين، أولهما تمسك العرش المغربي بمغربية الصحراء وإصراره على وحدة المغرب وسيادته الترابية، والنتيجة الثانية تمثل في الدور المركزي للقائد للإسهام في جهود ترسير مغربية الصحراء.

ويقوم مفهوم الدولة في المغرب على علاقة عقدية تشكل ميثاقاً سياسياً بين الحاكمين والمحكومين، ويتجدد من طرف الشعب لكل سلطان يتولى الحكم، وذلك بمقتضى البيعة المكتوبة، ويلتزم السلطان من خلال هذا العقد بتحقيق غايتين تمثلان في الدفاع عن إقليم محدود وغير قابل للتقوية وتأسيس نظام مدني كفيل بضمان الأمن للجميع.

والبيعة بهذا المفهوم تعتبر هي أساس ممارسة السيادة من خلال ولاء الأشخاص والقبائل للسلطان، وحين يصدر هذا الولاء فإنه يصبح نهائياً ويهتم مجموع الإقليم الذي عبر سكانه عن ولائهم، والتعبير عن الولاء بواسطة البيعة المكتوبة يعتبر أسمى وسيلة

⁵⁴. انظر محمد تاج الدين الحسيني، وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع "الصحراء الغربية" ، مرجع سابق الذكر ، ص126.

⁵⁵. انظر محمد الغربي، الساقية الحمراء ووادي الذهب، الجزء الأول، الدار البيضاء، دار الكتاب ، (بدون ذكر تاريخ النشر) ، ص171.

لإقرار سيادة السلطان. وتقضي القواعد العرفية المطبقة بأن المبايعة تصبح ضرورية بعد وفاة كل سلطان حيث تم كتابة البيعة من طرف العدول في المراكز الكبرى وتتلى في المساجد ثم توجه إلى السلطان. وتجدر الإشارة إلى أن سيادة السلطان كانت تهم مجموع إقليم الصحراء بناء على العلاقة الشخصية مع الرعية، وهي سيادة تعني في آن واحد ممارسة السلطة الدينية والسياسية، ومن هنا تبلور خصوصية السيادة في القانون المغربي⁵⁶ ، وبطريقة أخرى يمكن الجزم أن البيعة هي السيادة.

وبناء على ما سبق، سنتطرق لتعيين القواد والولاة على القبائل الصحراوية من طرف الملوك العلوبيين، والبيعات الشرعية، كحجج قانونية على مغبية الصحراء في إطار الحجج والأدلة القانونية العديدة والتي لا يتسع المجال لتحليلها جمياً، وذلك في فقرتين :

الفقرة الأولى : تعيين القواد والولاة على القبائل الصحراوية من طرف سلاطين المغرب.

الفقرة الثانية : البيعات الشرعية.

الفقرة الأولى : تعيين القواد والولاة على القبائل الصحراوية من طرف سلاطين المغرب

إن تعيين أحد الولاة بالصحراء كان يتم بإحدى طريقتين : الطريقة الأولى هي أن يعين الوالي من طرف أمير المؤمنين بظهير ملكي، وقبل سنة 1912 كان لا يمكن أن يترأس أي فرد على إحدى الجهات الصحراوية إلا إذا كان بيده ظهير من جلالة الملك بفاس أو مراكش ، وهذا الرئيس الذي كان يطلق عليه اسم "القائد" ، كما هو الشأن في

⁵⁶ نفسه ص 172.

سائر أنحاء المملكة يكون محل إجلال وتقدير لا من طرف أفراد قبيلته فقط، ولكن يكون ذلك شاملاً لجميع الناحية التي عين بها.

أما الطريقة الثانية، فكان يلتجأ إليها نادراً قبل سنة 1912 وهي أن يعين المسؤول من طرف أفراد القبيلة، ويلجأ لهذه الطريقة لسبعين اثنين:

- بعد المسافة وعدم ملاءمة الظروف في التنقل بين الشمال والجنوب.

- الحاجز التي وضعت بين جهات الوطن، والعادة أن يجتمع أعيان القبيلة أي رؤساء الفخذات إذا كان الأمر يتعلق بتعيين رئيس القبيلة، ويتشاورون في اختيار العنصر الذي يصلح للقيادة السياسية والدينية ، ويشرط أن تكون له دراية شاملة بالأعراف وليس له عداوة مع أحد في فخذة القبيلة ولا مع إحدى القبائل الصحراوية الأخرى.

وإذا تعلق الأمر بتعيين رئيس الفخذة فإن أفرادها ، بالتعاون مع الرئيس العام للقبيلة هم الذين يعينونه متبوعين في ذلك نظم الشورى المتابع في مختلف جهات البلاد⁵⁷ وكان يحصل فيما بعد هذا الرئيس المعين على موافقة السلطان بموجب ظهائر التوقيير والإحترام.

وهذا الرئيس إما أن يكون نفوذه يشمل كافة أفراد القبيلة فيعرف بالقائد، وإما أن يكون نفوذه لا يشمل إلا فرقة فعدئذ يعرف بالشيخ. وأول مهمة تلقى على رئيس القبيلة

⁵⁷ لم يكن العاهل مولاي سليمان مطمئناً على الأوضاع بالصحراء بسبب جور بعض الولاة وانعدام المقدرة لدى معظمهم، وسياسة القهر الضاربي التي مارسها المسؤولون المركزيون، وهكذا فإن القائد الحكماري الذي أوفد لتحصيل الجباية سنة 1796 م بتافيلالت، استخلص بالشدة مائة وثلاثين قنطار فضة و 50 ذهباً.

هي الاتصال لتمتين أواصر الأخوة والتعاون بين قبائله وجميع القبائل الأخرى، الشيء الذي يجعل ولاة القبائل الشرعيين يكونون أسرة واحدة تدافع عن مصالح المنطقة وتحافظ على استقرارها داخل كيانها الخاص ، الشيء الذي يثير الانتباه هو أن رئيس القبيلة في الصحراء يعتبر محاميا متبرعا يدافع عن حق كل ضعيف من أفراد قبيلته أو من أفراد أي قبيلة أخرى ابتغاء مرضاة الله .

وهو يصد صولة الظالم ويساعد المغلوب على أمره حتى يستكمل حقوقه، وحاله إصدار الأحكام يكون الولاية حاضرين ، ذلك أنهم كانوا في القديم حسب العادات المتبعة يمثلون المرجع الأعلى في النزاعات بصفتهم مستشارين شعبيين لدى القضاة ثم إنهم من جهة ثانية يكونون شبه مجلس إقليمي يتفق على وضع قرارات تنظيمية لمصلحة الإقليم الصحراوي، أي لمصلحة مجموع القبائل⁵⁸.

وتتمثل الدراسات التاريخية إلى اعتبار أن أول عامل أسندت إليه مهام محددة هو "ابن موسى بن نصير" الذي استقر في درعة وكان يرسل متقطوعة المصامدة ورهائنها إلى طنجة عندما كانت الاستعدادات جارية لاجتياز مضيق نحو الأندلس.

ووقع تعيين إسماعيل بن عبيد الله عاملا على السوس وما وراءه سنة 732 م، وإسماعيل هو ابن القائد الفاتح عبيد الله ابن الحجاج. وفي عهد الأدارسة عين عبد الله بن المولى إدريس الثاني واليا على سوس وتندوف وما وراءهما، وقد أرسل المنصور السعدي القائد محمد بن سالم لتمهيد درعة والساقيية الحمراء ووصل إلى نهر السنغال عن

⁵⁸. راجع إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ، الجزء الثالث ، الدار البيضاء ، دار الرشاد الحديثة ، 1985 ، الطبعة الأولى ، ص 146.

طريق الساحل الموريطاني ، ونصب القائد بن سالم عاملًا على هذه الصحراء هو المولى بنعيسى، وأثناء حروب أبناء المنصور استقل يوميًّا بالساقية الحمراء التي وصلها في إحدى غزواته.

وعندما أعيدت الوحدة الوطنية على يد الشرفاء العلوين، انتظمت الصحراء في سلك عمالات المغرب، واهتم المولى إسماعيل ثم سيدي محمد بن عبد الله والمولى الحسن الأول نظراً لظهور الأطماع الأجنبية بهذه الأقاليم الواقعة على المحيط الأطلسي، وتتابع إرسال القضاة والولاة ، وكانتوا غالباً من وجوه قبائل الصحراء أنفسهم⁵⁹.

وتفيد بعض المصادر الملكية وجود جور شائع يمارسه بعض ولاة السوء بالمناطق الصحراوية⁶⁰، مما أدى بالسلطان مولاي سليمان إلى الاستعانة بجن من الأمناء يبعث بها دورياً إلى الأقاليم الصحراوية لاستخلاص الجباية ، سحب قواه من المنطقة تاركاً تسخير الشؤون الداخلية وقضايا الأمن للقبائل نفسها ، وكان على الأمناء أيضاً أن يقوموا بالنظر في المظالم الرئيسية وينفذوا العقوبات فيها على الجناة ويضبطوا ما يحتاج إلى الضبط، غير أن سحب الولاية لم يستمر طويلاً ، ففي سنة 1803 م تولى العامل محمد الصريدي (عامل تافيلالت) جباية النواحي المجاورة حتى فيكيك، كما توجه مولاي سليمان إلى سجلماسة حيث أشرف على تنصيب حاميات الجيش بمختلف المناطق التي عين عليها ولاة جدداً⁶¹.

⁵⁹ . راجع محمد الغربي ، الساقية الحمراء ووادي الذهب ، مرجع سابق الذكر ، ص 175.

⁶⁰ . للاطلاع على لائحة تضم أغلب الولاية والقواعد الذين زاولوا مهامهم بالصحراء الغربية. راجع محمد ابن عزو ز حكيم ، السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية ، مرجع سابق ، ص ص 50-26.

⁶¹ . راجع عبد الله العروي : "الجنور الاجتماعية الوطنية المغربية" ، وارد في : مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول قدس الله روحه إلى عصر جلاله الملك الحسن الثاني نصره الله، أشرف على إعداده عبد الحق المريني ، الرباط ، مركز الدراسات والبحوث العلوية ، وزارة الشؤون الثقافية ، 1996 ص 12.

وفي عهد السلطان مولاي عبد العزيز، كلف هذا الأخير الشيخ ماء العينين بتعيين عمال على الصحراء بموجب تفويض مكتوب، وذلك باعتباره رئيساً لهذه الجهات يستمد نفوذه من السلطان، ويتبع خليفة المخزن بتأفیلات المولى إدريس بن عبد الرحمن بن سليمان، وبهذه الصفة وجه الشيخ رسائله إلى رؤساء كندة وتنة والعروسيين وغيرهم. وقد ظل الولاة والرؤساء يتوارثون ظهائر التعيين إلى زمن ليس بالبعيد، وقد قدم مختلف زعماء القبائل ظهائر تعينهم للتجديد بعد استقلال المغرب⁶².

وقد زاول الولاة والقواد مهامهم بالصحراء المغربية منذ القدم، وكانت لهم علاقة وثيقة بالشؤون الصحراوية في إطار الترابط التام مع سلطة المخزن وسلطانين المغرب الذين عينوهم، حيث كانت تجمع بينهم أحياناً إضافة إلى علاقات الانتماء للوطن الواحد علاقات الدم والقرابة⁶³.

وهكذا ، يتضح جلياً أن السيادة المغربية تمارس في الصحراء بواسطة نائب الخليفة وقادة من كل القبائل عملوا على تمتين الأواصر والروابط بين الدولة المغربية والأقاليم الجنوبية منذ القدم.

فالعادة هي أن يفوض السلطان إلى القائد أو الشيخ مهمة تحقيق أغراض البيعة في منطقة نفوذه، وبواسطة هذا التفويض يتوحد الهيكل الاجتماعي المغربي تحت زعيم واحد هو السلطان أي صاحب السلطة العليا⁶⁴.

وبصفة عامة ، فالصحراء ما فتئت أرضاً مغربية وجزءاً لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية بحكم كل أنواع الروابط القانونية والسياسية والاجتماعية، ذلك أنه لم يثبت قط في

⁶² . راجع مصطفى قصیر العامری، الشوری والبيعة ودورهما في انعقاد الإمامة الكبرى ، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات ، 1996 ، الطبعة الأولى، ص104.

.) انظر ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، دار القلم ، 1984 ، الطبعة الخامسة ص209..⁶³

64 . انظر محمد الإدريسي العلمي ، "القانون الوضعي واسترجاع الصحراء" ، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد ، العدد 3 ، دجنبر 1977 ، ص 98 .

التاريخ أن استسلم الملوك المغاربة ولا القبائل الصحراوية للضغط الأجنبي الرامي إلى احتلال الصحراء وفصلها عن المغرب، لأن روابط سلاطين المغرب بقبائل الجنوب كانت دائماً قوية وترسخها علاقات البيعة الشرعية.

الفقرة الثانية : البيعات الشرعية كأداة لترسيخ مغربية الصحراء

البيعة هي الصفة على إيجاب البيع وعلى المبايعة والطاعة، والبيعة والمبايعة هي الطاعة نفسها، يقال تباعوا على الأمر أي أصفقوا عليه، وباعيه على الأمر أي عاذه. والمبايعة هي المعاهدة والمعاقدة ، لأن كلا من الطرفين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخلية أمره. وبائع السلطان إذا تضمن بذلك الطاعة له بما رضخ له⁶⁵.

وقد عرفها ابن خلدون بأنها العهد على الطاعة ، لأن المبایع يعاہد أمیره على أنه یسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينزعه في شيء من ذلك ويطيقه فيما يكلفه به من الأمر .. وكانوا إذا بایعوا الأمیر وعقدوا عهده جعلوا أیديهم في يده تأكيداً للعهد ، وأما البيعة المشهورة لهذا العهد فهي تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو

⁶⁵. الدكتور عبد الحميد سحبان ، "البيعة .. المؤسسة العربية .. " جريدة الصحراء المغربية ، العدد 3578 ، 6 نوفمبر 1998 .

اليد أو الرجل أو الذيل ، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع في التحية والتزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها⁶⁶.

وبخلاف طقوس البيعة التقليدية في الإسلام ، نجد جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، في خطابه الموجه إلى الأمة في 16 أكتوبر 1975 المعلن عن تنظيم المسيرة الخضراء ، يضع مسألة كتابة البيعة في مقدمة المميزات التي تطبع هذه الأخيرة في المغرب، ذلك أن المغرب هو : "..الدولة الوحيدة التي لم تكتف ببيعة الشفوية بل ما ثبت في تاريخ المغرب وفي أي دولة مغربية أنه وقعت بيعة شفوية بل كانت دائماً بيعة مكتوبة.." .

أما المعنى الفقهي السائد لمفهوم البيعة فيذهب إلى تعريفها بأنها العهد الذي يأخذ الإمام تجاه أفراد الأمة بأن يقوم بأمرهم وأمر دينهم حسب ما يفرضه كتاب الله وسنة نبيه، ويأخذ بمقتضاه عليهم أن يساندوه ويقفوا بجانبه فيما أمر الله به ليكون قوياً إزاء الظالم حتى يأخذ الحق منه، وضعيفاً أمام المظلوم حتى يأخذ الحق له⁶⁷.

إن ربط فكرة البيعة بالولاء والطاعة يجعل من هذه الأخيرة لا تخرج عن إطار المفهوم الغربي " ذات البعد السياسي المدني فقط ، أما بالنسبة إلى البيعة في المفهوم الشرعي الإسلامي فلها عدة أبعاد أكثر عمقاً من البعد السياسي ، ولعل أخطرها وأهمها البعد الذي يلتقي فيه السياسي بالشرعي الذي تخرجت عنه الدولة الإسلامية الأولى

⁶⁶ حمادي شبيهنا ماء العينين ، "كيف حافظت البيعة على بقاء الملك في الدوحة العلوية، وأثر ذلك على وحدة الدولة واسترجاع السيادة" ، أشغال الدورة الثانية لندوة البيعة والخلافة في الإسلام ، الجزء الثاني، العيون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1994 ، ص.36.

⁶⁷ انظر الحديث الصحفى لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني لمجلة "جيرو بوليتيك" الفرنسية والمنشور يوم 14 ماي 1997 ، وارد في : خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، مارس 1997 – مارس 1998 ، الرباط ، نشر وزارة الاتصال ، 1998 ، ص.105.

على عهد رسول الإسلام (ص) والذي طبعها وميزها عن نظيراتها في العالم باقتدار السياسي بالشرعية ، كما أن هذا البعد هو الذي كان وراء إقامة الدولة المغربية عند كل بداية أسرية من بداياتها .

و لما كانت البيعة في الإسلام بهذا بعد ، فلا يسعنا إلا أن نؤكد على أهمية عنصر الأرض بالنسبة إلى البيعة ، لأن إقامة أية دولة و في أية حقبة لا يمكن أن تتم بمعزل عن هذا العنصر الأساسي ، كما أن منح البيعة يصير دون معنى في غياب هذا العنصر الحساس. ففي التاريخ الإسلامي عامّة وتاريخ المغرب خاصة، كانت البيعة دائما مقرونة بالأرض ، فلم نقرأ أبداً عن بيعة مجردة عن اسم الإقليم الذي صدرت عنه ، وإنما نقرأ دائماً بالبيعة مقرونة باسم الإقليم أو القبيلة التي بايعت ، لأن البيعة وكما أكدنا سابقاً ليست مجرد عهد على الطاعة بل إنها بيعة على الأرض التي تعتبر من ثوابت الدولة الإسلامية ومن عناصر استمراريتها كأي دولة من دول العالم القديم أو الحديث.

وبناء على ذلك يعبر اقران البيعة باسم البلدة أو الإقليم الذي يعطيها عن دخول هذا الإقليم المباع للسلطان ضمن الحوزة الترابية التي يحكمها، وهكذا تصير بيعتها في عنقه بمعنى أن أرض الإقليم الذي بايع سكانه تطالب السلطان بالدفاع عنه في حالة وجود خطر خارجي يتهدده.

وماذا يعني أيضاً أن البيعة في المغرب لم تكن أبداً شفوية بل كانت مكتوبة ، إن لم يكن ذلك تأكيداً خطياً على اقران البيعة بعنصر الإقليم، وهل بالإمكان كذلك اعتبار ارتباط البيعة بالأرض السبب الرئيسي والداعي الحقيقي وراء كتابة البيعة ، فالوثائق التاريخية

كثيرة بهذه البيعات التي أعطيت للسلطين والتي كانت تأتي مكتوبة باسم القبيلة أو البلدة التي أعطت البيعة (بيعة فاس، بيعة الداخلة...).⁶⁸

فالبيعة إذن هي الركن الأساسي للدولة المغربية، وقد ظلت رمز إنقاذ للوحدة ولجمع كلمة الأمة وإخراج البلاد من هوة التخلف ، وللوقوف في وجه المحاولات الأجنبية ولبسط نفوذ ألوية الأمن علىسائر ربوع المملكة ، وهذا ما جعل جلاله المغفور له الملك الحسن الثاني يؤكد أن ممارسة البيعة عنصر جوهري في النظام الملكي المغربي ليس على المستوى الدستوري ، بل على المستوى المؤسساتي، فنص البيعة يبارك ويزكي الخليفة ، كما أن البيعة كانت دوما بمثابة تلك الآصرة التي تربط بين الملك من جهة وبين رعاياه من جهة أخرى .

وتعتبر البيعة عقدا شرعا يلزم الرعية بالطاعة والإخلاص للسلطان، الذي يصبح بذلك مسؤولا بالدرجة الأولى عن حماية شؤون المواطنين المباعين والدفاع عن حوزة البلاد التي يسكنونها، وبذلك تتحقق سيادته الكاملة عليها، وشمول سلطته لجميع أطرافها بالممارسة والمزاولة ، وقد كان هذا هو الأمر بالنسبة إلى جميع الأطراف المملكة المغربية ، ومن ضمنها إقليم الصحراء ، وحتى في الوقت الذي جزأ فيه الاستعمار أطراف البلاد ، بقيت بيعة السكان قائمة في الشمال والجنوب ، تمثل أساسا في الدعاء للسلطان على المنابر في أيام الجمعة والأعياد تأكيدا لهذه البيعة.

⁶⁸ الحسن الثاني، ذكرة ملك ، (بدون ذكر مكان النشر) ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، الطبعة الثانية، ص 55.

وهناك ملاحظة جديدة بالاعتبار ، وهي أن جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بالمغرب ، والمبرمة قبل الحماية قد نصت على وجوب احترام "سيادة السلطان الكاملة وتمام إياته" ، ذلك أن سيادة المغرب الترابية تمثل - حسب الأعراف والتقاليد السياسية المغربية - في العاهل الذي هو المؤمن عليها.

وقد كانت البيعة الشرعية بمثابة وثيقة قانونية تؤكد فيها المواطنون ، بواسطة ممثليهم ، ولاءهم للعاشر واعترافهم بشمول سيادته (أي سلطانه الفعلي) على مجموع أراضي مملكته ، ولما كانت الوثائق قد أثبتت رعوية قبائل الصحراء الغربية لملوك المغرب عن طريق البيعة التي هي ، باعتراف محكمة العدل الدولية ،

رباط قانوني أي ترتب عنه حقوق وواجبات ، فإن هذه البيعة إنما تؤكد شمول سيادة ملك المغرب للصحراء ، أي وجود روابط السيادة الإقليمية التي كان من مظاهرها التزام السلطان دوليا - أي بواسطة المعاهدات - بكل ما يترب عن هذه السيادة من الدفاع عن الحوزة وحماية رعايا الدول الأجنبية الموجودين فوق تراب المملكة⁶⁹.

إن مبايعة سكان الصحراء للملوك العلويين لم يكن المراد منه الاعتراف بحكمهم أو الولاء والطاعة لهم فقط ، بل إنه اعتراف يجعل من الصحراء أرضا مغربية على السلطان حمايتها والدفاع عنها من الأطماع الأجنبية ، وهذا ما يؤكد تاریخ المغرب ، كما أن تعیین الأقاليم بأسمائها وتوقيعات رؤسائهما في البيعة التي ترفع إلى سلاطين المغرب يمكننا من

⁶⁹ راجع محمد العربي الخطابي ، "مفهوم البيعة والسيادة الترابية" ، مجلة الفنون ، عدد خاص عن المسيرة الخضراء ، 1976 ، ص 127.

التعرف على حدود الدولة ، وبالتالي امتداد أرض المملكة وحدودها فضلا عن معرفة الأرضي التابعة أو الخارجة عن نفوذها⁷⁰.

ومن بين البيعات الشرعية للقبائل الصحراوية، والتي كان لها ارتباط وثيق بالملوك والسلطانين المغاربة، تذكر البيعات التالية على سبيل المثال كنماذج للبيعات الشرعية المتعددة التي ظلت تتوارد على سلطانين المغرب من القبائل الصحراوية منذ قيام الدولة المغربية⁷¹ :

1 - بيعه قبائل أهل الساحل والقبلة ولديم وبربوش والنفافرة ووادي مطاع وجرار وغيرهم ، للمولى إسماعيل ، وكان ذلك سنة 1089 هـ عندما غزا صحراء السوس ، فبلغ أقا وطاطا وتبشيت وشنجيط وتخوم السودان، وقد تزوج آنذاك المولى إسماعيل الحرة خناشة بنت الشيخ بكار المغفري.

2 - بيعه أهل توات للسلطان عبد الملك بن مولاي إسماعيل سنة 1140 هـ / 1728 م.

3 - بيعه للسلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام بمبادرة أحد الشيوخ الأعلام من صحراء شنكيط، وهو ابن طوير الجنة الطالب احمد المصطفى الشنكطي التشنيني الوداني.

4 - بيعه لمولاي عبد الرحمن أيضا من الشيخ المختار الكنتي الحفيد ابن محمد بن المختار.

5 - بيعه لمولاي عبد الرحمن أيضا للشيخ احمد البكاي بن محمد بن المختار الكنتي.

70) انظر عبد الحميد سحبان، "البيعة .. المؤسسة العرقية..." مرجع سابق الذكر.
71 . انظر الدكتور سعيد بوركبة، "أضواء على مدى عمق الروابط بين قبائل الصحراء المغاربية وملوك الدولة العلوية : ارتباط ثابت بالبيعة والولاء التاريخي الوطيد"، جريدة الصحراء المغاربية، العدد 3931، 25 أكتوبر 1999

6 - بيعة للسلطان محمد الرابع من إمام تندوف الشيخ محمد المختار ابن الأعمش

الجنكي، وفيها يعلن عن بيعة الإقليم للسلطان العلوي محمد الرابع.

7 - بيعات الشيخ ماء العينين إلى السلاطين المغاربة، والذي كانت علاقاته بالحكومة

الشريفة على أحسن وجه، ذلك أنه كان يعتبر فيما بين سنتي 1888 و1900 نائبا

للمخزن في الصحراء لا فرق بينه وبين نواب السلطان في مراكش ومكناس وتافيلالت.

وفي سنة 1887 دأب السلطان مولاي الحسن الأول على مقابلته في مدينة مراكش.

وفي سنة 1896 مثل بين يدي السلطان مولاي عبد العزيز الذي استقبله بما يليق به من

التحية والاحترام، وقد حمل معه طاعة أهل الصحراء وتعلقهم ، مما جعل السلطان يكافئ

رعاياه الصحراوين على ذلك بإزالة الضريبة عنهم وإعفائهم من الواجبات المعلومة للمخزن

التي كانت توفرها على ظهور الإبل وتسليم للنائب السلطاني في مراكش . وهكذا نلاحظ

مدى ارتباط هذا الشيخ الذي يعتبر من بين الشخصيات الهامة والبارزة في الصحراء

بالمملوك العلويين، حيث اتصل أولاً بالمولى عبد الرحمان بن هشام، ثم بابنه محمد الرابع،

ثم بالحسن الأول ، ثم بالمولى عبد العزيز ، ثم بالمولى عبد الحفيظ، مما يجعلنا نؤمن

بمدى العلاقات التي تجعل الطرفين يرتبطان ارتباطا عميقا، الشيء الذي يدحض كثيرا

من الأقاويل المفتعلة ضد السيادة المغربية على صحرائها.

أما عن البيعات التي صدرت بعد استرجاع الصحراء ، فقد كانت تحترم كافة العناصر

المغربية الإسلامية المميزة للبيعة في المغرب، فالبيعة التي بعث بها رئيس الجماعة

الصحراوية السيد خطري ولد سيدى سعيد الجمانى إلى ملك المغرب يوم 2 نوفمبر 1975

من "لاس بالماس" تقدم كافة العناصر التقليدية من التقاء الأيدي والآية العاشرة من سورة

النصر.. ولكن نظرا إلى أن الأمر يتعلق هنا بتجديد البيعة، فسنجد التأكيد على التشبث بالعهود التي قامت بين الأسلاف ، يقول السيد خطري الجمانى: "لقد شرفتني يا مولاي بخطابكم السامي وأذنتم لشخصي الضعيف للمثول بين يدي جلالتكم بمراكش عاصمة الجنوب بتجديد البيعة

وتأكيد العهود التي كانت تربط بين أجدادكم المنعمين وبين خدامهم من آبائنا وأجدادنا ..
مولاي ، إنني أبايعك وأعاهدك كما بايع وعاهد أجدادي أجدادك المنعمين...".
ومن جهة أخرى نجد أن البيعة التي بعثها سكان الداخلة ووادي الذهب المؤرخة في 13 غشت 1979 والمحررة من قبل قاضي المنطقة السيد حبيب الله بن أبوه والتي وقعتا ممثلون عن مختلف القبائل الصحراوية، تركز اهتمامها على ملك المغرب كضامن للسلام ⁷² ، فمنذ السطور الأولى لنص هذه البيعة سنلاحظ هذا الانشغال ، فالوثيقة تبدئ بحمد الله "الذي نظم بالخلافة شمل الدين وصان بها الدماء والأموال والأعراض وغل بها أيدي الجبارية عن مفاسد الأعراض" ، ثم تتبع في هذا السياق لتأكيد على ضرورة إيجاد من يحكم البلاد عندما تقول "وقال الرسول (ص) إذا مررت بأرض ليس فيها سلطان فلا تدخلوها، إنما السلطان ظل الله ورحمه في الأرض" ثم تؤكد على لزوم تقديم البيعة ، قال الرسول (ص) : "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية".

هكذا نجد إذن أن لهذه البيعة المتجدددة مبرراتها التي تدرج في إطار التعاقد الأولى الذي يقدم الحاكم حمايته للمحكوم، على أساس مبادئه هذا الأخير له ⁷³. فالبيعة بهذا

⁷². هذه البيعة هي تجديد لبيعة سابقة محررة من طرف السيد إبراهيم الليلى قاضي عيون الساقية الحمراء باسم سكان الصحراء المغربية في نوفمبر 1974 . انظر نصها الكامل في انبعاث أمة، الجزء التاسع عشر، 1974 ، مرجع سابق ، ص 274.

⁷³. انظر الحسين بو زينب ، البيعة وارتباط الصحراء بالمغرب ، مجلة المناهل ، العدد 49 ، مرجع سابق ، ص 45 .

المفهوم تفيد معنى من معانٍ السيادة السياسية والقانونية ، كما أنها أحد الأسس الجوهرية لنظام الحكم بالمغرب ، ذلك أن كل الدول المتعاقبة في المغرب قامت على أساس البيعة الشرعية ومن تم كانت الصحراء المغربية، وبعد أن أثبتت محكمة العدل الدولية وجود روابط بيعة بينها وبين المملكة المغربية، جزءا لا يتجزأ من مناطق نفوذ السيادة المغربية، كما هو الشأن بالنسبة لأي إقليم من أقاليم المملكة⁷⁴. وما تجذر الإشارة إليه ، الدور الفاعل لعلماء الصحراء المغربية في توثيق روابط البيعة والحضر على القيام بواجب الطاعة والتمسك بالبيعة الشرعية للملوك العلويين⁷⁵، وهذا يؤكد ارتباط الإقليم الصحراوي بالدولة المغربية ارتباطا ثابتا وراسخا وسياديا، يواكب الارتباط الدائم المتصل لقبائله بالسلطين المغاربة عبر عقود البيعات الشرعية المتواترة والمتعددة.

74 . انظر عبد القادر الإدريسي ، ... ودخل الحسن العيون ، الرباط ، مطبعة الرسالة ، 1985 ، ص 289 .

75 . انظر في هذا الصدد، الشيخ ماء العينين لارباس، "وفاء علماء الصحراء لبيعة الملوك العلويين" ، أشغال الدورة الثانية لندوة البيعة والخلافة في الإسلام، الجزء الأول، العيون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1994.